الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية وأهميتها كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسات

أ. ردة خديجة + د. طاري محمد العربي

ملخص:

بعد تبني الجزائر لنظام اقتصاد السوق و اختيارها الانضمام إلى العديد من الهيئات و المنظمات الإقتصادية العالمية، كان لا بد عليها من النهوض بنظامها المحاسبي و تطويره لمواكبة الأنظمة المعمول بها عالميا و المحكمة من طرف المعايير الدولية المحاسبية.

و تعد القوائم المالية هي أهم مخرجات المحاسبة المالية، و هي في نفس الوقت منطلق التحليل المالي الذي يعتمد على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية التي تساهم في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، القوائم المالية، التحليل المالي، تشخيص.

Abstract:

Algeria after the adoption of the market economy system and chose joining the international economics entities and organizations, was being obliged to promote and develop its accounting system to be more competitive and up-to-date with the rest systems in the whole word.

Financial statements are the most important financial accounting outputs, and are at the same time output of financial analysis which is based on a set of indicators and financial ratios that contribute to the diagnosis of the financial situation of the institution.

Keywords: financial accounting system, financial statements, financial analysis, diagnostic,

مقدمة:

تعمل المؤسسات الإقتصادية على إعداد تقارير مالية في نهاية كل دورة و تقديمها لكل من له علاقة بالمؤسسة لاستخدامها في عدة مجالات، و في هذا الصدد تعد القوائم المالية من أهم مكونات التقارير المالية التي يعدها المحاسب و التي تعتمد عليها الأطراف التي لها علاقة و اهتمام بالمؤسسة، و حتى يمكن الاستفادة من هذه القوائم بكفاءة و فعالية و كذا تحقيق الهدف المنتظر منها يجب إعدادها بطريقة تمكن مستخدميها من قراءتها، فهمها وكذا الاعتماد عليها في اتخاذ مختلف قراراتهم المتعلقة بتلك المؤسسة.

غير أن النظم المحاسبية المسؤولة عن إنتاج المعلومات التي هي أساس هذه القوائم المالية، كانت تختلف من دولة لأخرى نظرا لاختلاف الثقافات و الإحتياجات و حتى مستخدمي تلك المعلومات و القوائم المالية. و عليه و على إثر التطورات الاقتصادية التي صحبها تزايد كبير للمبادلات التجارية بين الدول و انتشار الشركات المتعددة الجنسية، كان من الضروري التفكير في توحيد الثقافات و الأنظمة المحاسبية لتسهيل عمليات التبادل و الإستثمار الأجنبي.

الجزائر، على إثر اختيارها الإندماج في الإقتصاد العالمي و بعد الوقوف على النقائص التي كان يضمها المخطط الوطني للمحاسبة و كذا قصوره عن مواكبة التطورات الإقتصادية العالمية، قامت بتبني نظام جديد عرف بالنظام المحاسبي المالي يستمد مبادئه و تشريعاته من المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS .

و فيما يلي مخطط يوضح باختصار هذا الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم: 01: عملية الإنتقال إلى النظام المحاسبي الجديد SCF

المصدر: حاج قويدر قورين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، عدد 2012/10، جامعة شلف، ص 2.

ومن خلال هذا الشكل فإننا نميز بين مرحلتين من عملية المرور إلى تطبيق النظام الجديد هما:

ــ تاريخ الإنتقال إلى النظام المحاسبي المالي: و هي الفترة التي تعرض فيها المؤسسة معلومات كاملة مقارنة، و الموضحة في الشكل بفترة المقارنة،

ــ تاريخ التقرير: و يمثل الفترة التي يتم فيها التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي و التي يتم في نهايتها الإفصاح عن القوائم المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي، مع المعلومات المقارنة لها للسنة الماضية. و يشار إلى هذه المرحلة في الشكل بمرحلة التقرير الأول حسب SCF.

و في هذا المجال نشير إلى أنه على المؤسسة تطبيق نفس الطرق المحاسبية في فترة التقرير و في الفترات السابقة المقارنة لفترة التقرير، إلا إذا كانت هناك حالات استثنائية ينص عليها النظام المحاسبي المالي. حيث أن المؤسسات التي سوف تطبق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010/01/01 هي معنية ب :

ــ أول تاريخ لتقارير المؤسسة بمقتضى النظام المحاسبي المالي هو 2010/12/31

ــ تاريخ الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي هو 2009/01/01 و هو بداية الفترة الأولى المقارنة للقوائم التي يتم الإفصاح عنها في 2010/12/31.

إذا و كما سبق توضيحه فإن القوائم المالية هي أدوات للإفصاح و توصيل المعلومات المحاسبية التي أنتجها نظام معلومات المحاسبة المالية على اعتباره عملية قياس للأحداث المالية لكن كل ذلك بعد تحليل هذه القوائم المالية باستعمال أدوات معينة و الوقوف على كل معلومة فيها و النظر فيها على حدى قصد إيصال نتائجها للمستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات سليمة.

استنادا إلى ما سبق و قصد تسليط الضوء على ماهية الأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية من جهة و أهمية ذلك في تشخيص الوضع المالي للمؤسسات من جهة أخرى، تبرز لنا معالم الإشكالية التي نسعى لدراستها و التي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على ماذا يستند تحليل القوائم المالية في المؤسسة، و كيف يسهم ذلك في تشخيص وضعها المالي؟

بعد بلورة إشكالية البحث، و بغرض الإجابة عنها كونها التساؤل المحوري الذي سوف تدور من حوله الدراسة، لا بد من تجزئتها إلى أسئلة فرعية هي كالتالي:

1ــ ما هي القوائم المالية؟

2ــ ما هي الأدوات المستخدمة في تحليل هذه القوائم المالية؟

3ــ هل يسهم التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة؟ كيف ذلك؟

و كمحاولة للإجابة على الأسئلة السابقة، يمكننا صياغة الفرضيات الموالية قصد طرحها للمناقشة و اختبار صحتها من عدمها:

تتمثل الفرضية العامة للبحث في كون **أن تحليل القوائم المالية يستند على جملة من المؤشرات و النسب المالية، هذا ما يسمح بإعطاء نظرة عن الوضعية المالية للمؤسسة و بالتالي مساعدة المستخدمين على اتخاذ أفضل القرارات الممكنة.**

أما الفرضيات الفرعية فهي كالآتي:

1ــ القوائم المالية هي المخرجات الثانوية للمحاسبة المالية؛

2ــ يقوم التحليل المالي على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية؛

3ــ نعم يسهم التحليل المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، لكنه يبقى غير كاف لوحده لذا يجب إضافة جوانب أخرى في التحليل كتحليل البيئة الإقتصادية للمؤسسة.

منهجية البحث:

سيتم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي لعرض و استدراج أهم الجوانب و المحطات النظرية المرتبطة بالتحليل المالي للقوائم المالية في المؤسسة. أما المنهج التحليلي فسيكون لتحليل مدى مساهمة و تأثير التحليل المالي لهذه القوائم على تشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

أما عن الأدوات المستخدمة في الدراسة فقد تم الإعتماد على المسح المكتبي للوقوف على ما تناولته الكتب حول هذا الموضوع، إضافة إلى الإطلاع على الدراسات السابقة من رسالات ماجستير و أطروحات دكتوراة، و كذا المجلات و الملتقيات.

أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى:

ــ التعرف عن قرب على القوائم المالية كأحد أهم مخرجات المحاسبة المالية؛

ــ الوقوف على كيفية التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسة، مع تسليط الضوء على أهم الأدوات المستخدمة في ذلك؛

ــ إبراز مكانة و أهمية القوائم المالية كآلية لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

هيكل البحث:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سيتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية:

1ــ عموميات حول القوائم المالية.

2ــ التحليل المالي: ماهيته و أدواته.

3ــ أهمية القوائم المالية في بيان الوضع المالي للمؤسسة.

المحور الأول: عموميات حول القوائم المالية

تعد المحاسبة نظاما قائما بحد ذاته فهي تقوم بتجميع و توصيل المعلومات إلى عدد كبير من المستخدمين اللذين ترتبط قراراتهم بالمؤسسة، و بصيغة أخرى هي تقوم بجمع بيانات تخص الأحداث و الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة ثم معالجتها محاسبيا و تجميعها في قوائم مالية متبعة في ذلك نظاما و معايير محددة. و عليه و كما سبق ذكره، فإن القوائم المالية هي المخرجات النهائية و الرئيسية للمحاسبة المالية.

1ــ ماهية القوائم المالية:

يعتبر إعداد و عرض القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية المحاسبية، إلا أنها تعد نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي بموجبها تنقل الإدارة و الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأداء المالي و المركز المالي لأي وحدة اقتصادية[li]. و تشمل القوائم المالية عادة: قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول سيولة الخزينة)، و قائمة تغيرات حقوق الملكية (جدول تغيرات الأموال الخاصة)[lii]، كما تشمل أيضا ملحقا يبين القواعد و الطرق المحاسبية المستعملة لتوفير معلومات كاملة عن القوائم المالية السابقة[liii].

و باختصار يمكن تعريف القوائم المالية كما يلي:

تعريف: مجموعة كاملة من الوثائق المحاسبية و المالية و غير قابلة للفصل فيما بينها، و تسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية، و للأداء و لتغير الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات[liv].

2ــ الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية:

جدول رقم: 01: جدول يوضح الفرق بين القوائم المالية و التقارير المالية

القوائم المالية	التقارير المالية
ــ تتكون من مجموعة متكاملة و مترابطة من المستندات المحاسبية التي تسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و الأداء المالي و كذا تغيرات الوضعية المالية في تاريخ إقفال الحسابات؛ ــ عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة	تشمل العديد من الأشكال[lvii]: ــ خطاب رئيس مجلس الإدارة الموجه للمساهمين و المستثمرين المرتقبون و غيرهم؛ ــ توقعات و تنبؤات الإدارة بخصوص نشاط المؤسسة الحالي و المستقبلي؛ ــ أثر نشاط المؤسسة على البيئة المحيطة بها من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتطبيق مبادئ متعارف عليها في المحاسبة مع التقدير الشخصي[lv]؛ ـــ وسيلة لإبلاغ الأطراف الخارجية بالمعلومات التي تم إعدادها و تجميعها في الحسابات المالية بصورة دورية منتظمة[lvi].	تغير للأسعار و المنافسة القائمة...إلخ

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه يمكننا القول أن القوائم المالية هي جزء لا يتجزأ عن التقارير المالية.

3ـــ أهداف القوائم المالية:

الهدف الأساسي و العام للقوائم المالية بمعناها السابق توصيل معلومات لأصحاب المصلحة في المنشأة عن المركز المالي لها و نتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية و التغيرات في حقوق الملاك، يجب أن تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية[lviii].

و ينبثق عن هذا الهدف العام، جملة من الأهداف المحددة للقوائم المالية، نذكر منها:

ـــ أن القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية؛

ـــ أن القوائم المالية توصل معلومات تستحث الملاك على الثقة في الإدارة نفسها؛

ـــ أن القوائم المالية لشركات الأموال سيتم مراجعتها و إبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل، و بالتالي تخدم كوسائل للاتصال التأثيري في سلوك متخذي القرارات مثل المستثمرين الحاليين و المرتقبين؛

ـــ أن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي قرارات إقراض المؤسسة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المؤسسة.

4ـــ إعتبارات إعداد القوائم المالية:

وفقا لمعيار IAS 01 يجب على المؤسسة مراعاة عدة اعتبارات عند إعداد و عرض القوائم المالية، و نوجزها فيما يلي:

- **العرض العادل (Image fidèle)** : يجب أن تعرض القوائم المالية بصورة عادلة للمركز المالي، و الأداء المالي و التدفقات النقدية للمؤسسة، و يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث و العمليات و الظروف التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق، و بما يتماشى مع ما تم تحديده و تعريفه للأصول و الالتزامات و الدخل و المصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية[lix].
- **فرضية الإستمرارية (continuité d'exploitation):** حسب الفقرة 23ـــ24 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01 ، فإنه عند إعداد القوائم المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة، و يجب إعداد القوائم المالية على أساس أن المؤسسة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة إما تصفية المؤسسة أو التوقف عن المتاجرة أو ليس أمامها بديل واقعي سوى أن تفعل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك، و عندما تكون الإدارة على علم أثناء قيامها بإجراء تقييمها بحالات عدم تأكد مادية تتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة في قدرة المؤسسة على البقاء كمؤسسة مستمرة فإنه يجب الإفصاح عن حالات عدم التأكد هذه.

- **فرضية الإستحقاق المحاسبي (comptabilité d'engagement)**: يتم إعداد القوائم المالية على أساس الإستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية، و يتطلب أساس الاستحقاق الإعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، و كذلك الإعتراف بالإيرادات سواء تم قبضها أم لم يتم.
- **الثبات في العرض (permanance de la présentation)**: يجب تطبيق هذا الإفتراض عند عرض و تبويب البنود في القوائم المالية من فترة مالية إلى الفترة التي تليها ما لم يحدث تغيير ملموس في طبيعة عمليات المنشأة أو تتطلب معايير المحاسبة تعديلا جوهريا في طريقة العرض. و في جميع الأحوال إن حدث مثل هذا التعديل فيجب عليها إعادة تصنيف بيانات المقارنة[lx].
- **الأهمية النسبية و التجميع (Importance relative et regroupement)**: يتوجب عرض البنود غير المتشابهة، و التي تمثل بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا يمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمجه[lxi].
- **المقاصة (Compensastion)** : حسب الفقرة 33ــ34 من المعيار المحاسبي الدولي IAS 01، فإنه يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات و المطلوبات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر، و يجب عدم إجراء مقاصة بنود الدخل و المصروفات فقط و عندما فقط يتحقق ما يلي:

ــ يتطلب أو يسمح معيار محاسبة دولي بها؛

ــ إذا كانت الأرباح و الخسائر و المصروفات المتعلقة بها و الناجمة عنها أو عن عمليات أو أحداث مشابهة ليست مادية، و هذه المبالغ يجب تجميعها حسب الفقرة 29.

- **الفترة الزمنية التي تغطيها القوائم المالية (Fréquence de l'information financière)**: وفقا ل IAS 01 فإنه يجب إعداد و عرض القوائم المالية مرة واحدة على الأقل في السنة، و في الحالات الإستثنائية يتم إعدادها لفترة أقل أو أكثر من سنة، و في هذه الحالة يجب الإفصاح عن سبب هذا التعديل، و بيان أن الأرقام المقارنة في هذه الحالة غير قابلة للمقارنة، كما أن هناك بعض المؤسسات تفضل إعداد قوائمها المالية لفترة 52 أسبوع.
- **المعلومات المقارنة (Information comparative)**: يتم عرض المعلومات المالية في القوائم للفترة المالية الحالية و للفترة السابقة، بالإضافة إلى إدراج المعلومات الوصفية المقارنة عندما تكون ملائمة للفهم، كما يتطلب المعيار عند تعديل عرض أو تصنيف البنود في القوائم المالية إعادة تصنيف المبالغ المقارنة إلا إذا كان ذلك غير عملية مع ضرورة الإفصاح عن طبيعة و مبلغ و سبب إعادة التصنيف،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما إذا كانت هذه الأخيرة غير عملية فيجب الإفصاح عن أسباب و طبيعة التغيرات التي كانت ستتم فيما لو تمت العملية[lxii].

6ــ مستخدمو القوائم المالية:

القاعدة أن لكل من له مصلحة في المنشأة فردا كان أو جهة أو تنظيم ما يعتبر من قبيل أصحاب المصلحة في المنشأة، و من أهمهم[lxiii]:

- **الملاك:** يقصد بالملاك أولئك الذين استثمروا الموارد الاقتصادية في المنشأة و لذلك يهمهم جدا أية معلومات عن أداء المنشأة. و نظرا لأن الملاك يمكن أن يبيعوا استثماراتهم في المنشأة مستقبلا، فإنهم يحتاجون أيضا إلى معلومات عن الربحية المتوقعة للمنشأة في المستقبل، بالإضافة إلى الربحية الماضية، و قدرة المنشأة على الاستمرار و ربحية السهم.
- **المديرون:** طبقا لنظرية الوكالة تمثل الإدارة وكيلا عن الملاك في استخدام و إدارة مواردهم التي استثمروها في المنشأة، و عادة ما يسعى المديرون لتحقيق أعلى أداء اقتصادي ممكن لأن ذلك سوف ينعكس إيجابا على استقرارهم الإداري و قيمة ما يحصلون عليه من جوائز و مكافآت يرتبط غالبيتها بصافي الدخل.
- **اتحادات و نقابات العمال:** في ظل اقتصاد السوق توجد للعمال نقابات و اتحادات عمالية تدافع عن مصالحهم، و غالبا ما يكون لدى هذه المنظمات مستشار مالي يقرأ القوائم المالية للمنشأة و يحلل ما بها من معلومات للوقوف على الأداء الاقتصادي للمنشأة و معدلات نموه و المؤشرات المالية للمنشأة.
- **الدائنون:** هم مثل الملاك يعدون من مصادر تمويل المنشأة و يستثمرون أموالهم في المنشأة مثلما ما هو الحال بالنسبة للمقرضين و لأنهم يريدون استرداد ديونهم و عوائدها فإنهم دائما أصحاب مصلحة في المنشأة، و مستوى آدائها الإقتصادي، خاصة مقدرة المنشأة على سداد الدين و فوائده.
- **العملاء:** و يهمهم دائما نجاحها و استمرارها على الأقل لضمان استمرار إمدادهم بالسلع و الخدمات بل و بشروط ملائمة.
- **الجهات الرقابية و الحكومية:** تعد الجهات الحكومية مثل مصلحة الضرائب و الجمارك صاحبة مصلحة في المنشأة و نجاحها و معدلات آدائها الإقتصادي المرتفعة، لأن ذلك يضمن لهذه الجهات مقدرة المنشأة على سداد الضرائب و الجمارك بانتظام.
- **الجمهور:** من المعروف أن المنشآت الإقتصادية تؤثر في الجمهور و عامة الشعب بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال تقدم بعض المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد الوطني بطرق مختلفة، منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع لبموردين المحليين. كما تقدم القوائم المالية للجمهور معلومات مهمة بشأن عدة أمور تهمهم، مثل زيادة مبيعات المنشأة و زيادة أرباحها و تنوع نشاطها. و تلك أمور يمكن للجمهور ربطها بفرص العمل و أسعار و جودة منتجات المنشأة.

7ــ الإنتقادات الموجهة للقوائم المالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالرغم من أن القوائم المالية تعد أهم مصدر للمعلومات بالنسبة للمستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، إلا أنها تتعرض لجملة من الإنتقادات، أهمها:

- **التقديرات و الحكم الشخصي:** تتضمن قائمة المركز المالي العديد من البنود المعبر عنها من خلال التقدير و الحكم الشخصي، و من الأمثلة على ذلك، تقدير الديون المشكوك في تحصيلها، و قيمة المخزون، و العمر الإنتاجي للأصول طويلة الأجل، فالعمر الإنتاجي للأصول له تأثير على قسط الاهتلاك، و بالتالي يقع الأثر على الدخل[lxiv].
- **التكلفة التاريخية:** إن التعبير عن معظم الأصول و الإلتزامات بمبالغ التكلفة التاريخية، و إهمال التقلبات التي تحدث في الأسعار يجعل من القوائم ذات موثوقية مرتفعة، و لكنها موضع انتقاد كونها لا تعتبر ملائمة لعدم إدراجها للقيمة العادلة، و بالتالي فإن معظم الأصول تكون مدرجة بأقل من قيمتها، الأمر الذي قد يولد احتياطات سرية غير ظاهرة.
- **استخدام بدائل محاسبية متعددة مقبولة عموما:**يؤدي تطبيقها إلى نتائج مختلفة لأنها لا تتعلق بعرض المعلومات فحسب بل بمعالجة البيانات للوصول إلى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية[lxv].
- **عدم شمول الميزانية للعديد من البنود:** هذه البنود ذات قيمة مالية للمؤسسة، و التي يصعب قياسها بموضوعية و من أمثلة ذلك الموارد البشرية ز العديد من الأصول غير الملموسة كالشهرة المولدة داخليا.

8ــ عرض القوائم المالية:

وفق المادة 25 من قانون 07ــ11 الصادر في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007، فإن القوائم المالية هي أهم شيء في النظام المالي المحاسبي و المؤسسات مطالبة بإعدادها سنويا على الأقل، و تتمثل هذه القوائم في ما يلي:

- **الميزانية:** تصف الميزانية بصفة منفصلة عن عناصر الأصول و عن عناصر الخصوم، و تبرز بصورة منفصلة على الأقل الفصول التالية عند وجود عمليات تتعلق بهذه الفصول:

ــ في الأصول: التثبيتات المعنوية، التثبيتات العينية، الاهتلاكات، المساهمات، الأصول المالية، المخزونات، أصول الضريبة، الوبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة، خوينة الأموال الإيجابية و معادلات الخزينة الإيجابية.

ــ في الخصوم: رؤوس الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة، الموردون و الدائنون الآخرون، خصوم الضريبة، المرصودات للأعباء و للخصوم المماثلة، خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية.

- **حسابات النتائج:** وفق النزام المحاسبي المالي فإن هذا الجدول هو بيان ملخص للأعباء و المنتوجات المنجزة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، و لا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، و يبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية: الربح أو الخسارة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **جدول سيولة الخزينة:** الهدف من هذا الجدول هو إعطاء مستعملي القوائم المالية أساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد الأموال و كذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

هذا الجدول يقدم سيولة الخزينة، مداخيل و مخارج الموجودات المالية أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها)، و التي تقسم إلى:

ــ التدفقات التي تولدها الأنشطة العملياتية (الأنشطة التي تتولد عنها منتوجات و غيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار و لا بالتمويل).

ــ التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب عن أموال اقتناء و تحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل).

التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة التمويل تكون نتيجتها تغيير حجم و بنية الأموال الخاصة أو القروض).

- **جدول تغير الأموال الخاصة:** يشكل هذا الجدول تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية.

المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يأتي:

النتيجة الصافية للسنة المالية، تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال، المنتوجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة، عمليات الرسملة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد..)، توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

- **ملحق القوائم المالية:** يضم هذا الملحق كل من:

ــ القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد القوائم المالية؛

ــ مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة؛

ــ المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع أو الشركة الأم، و كذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيريها: طبيعة العلاقة، نمط العلاقة، حجم و مبلغ المعاملات، تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.

ــ المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

المحور الثاني: التحليل المالي ماهيته و أدواته

الفرع الأول: ماهية التحليل المالي

ظهر التحليل المالي أول مرة في أمريكا سنة 1900م، حيث أجريت دراسة على 981 شركة من خلال استخدام 7 نسب مالية لدراسة وضع هذه الشركات. و يعتبر التحليل المالي هو الأساس في الوظيفة المالية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1ــ تعريف التحليل المالي: هو عبارة عن دراسة القوائم المالية بعد تبويبها و باستخدام الأساليب الكمية، و ذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر و حجم و أثر هذه التغيرات، و اشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية و التمويلية و تقييم أداء هذه المؤسسات، و كذلك تقييم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة[lxvi].

و هو أيضا نقد بناء للقوائم المالية و ذلك خدمة لأطراف متعددة داخل و خارج المؤسسة.

2ــ الهدف من التحليل المالي:

عموما، يعد الهدف الأساسي من التحليل المالي هو تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة[lxvii]، و تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية إلى معلومات تساعد على التقييم المالي و اتخاذ القرارات[lxviii].

3ــ الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

تتعدد الأطراف المهتمة بتحليل القوائم المالية نظرا لما يقدمه هذا الأخير من إجابات على تساؤلات مختلفة لهذه الأطراف، و يمكن اختصارها كالآتي[lxix]:

ــ الإدارة المالي في المؤسسة؛

ــ المستثمرون؛

ــ الدولة؛

البورصات؛

ــ الدائنون.

4ــ خصائص التحليل المالي:

حتى يكون التحليل المالي ذو دلالة معنوية، و قصد تسهيل قراءته و فهمه من طرف جميع المستخدمين، لا بد من أن يتوافر على مجموعة من الخصائص أهمها:

ــ المرونة و الشمولية؛

ــ السرعة في الإنجاز و كذا في إعطاء النتيجة و المعلومة المرجوة،

ــ إنخفاض كل من التكلفة و الجهد و الوقت اللازمين لإعداده؛

ــ التنبؤ بالمستقبل، الموضوعية و الفعالية وخاصة الدقة.

5ــ أنواع التحليل المالي:

هناك العديد من الأساليب المستخدمة في تحليل القوائم المالية، و تتفاوت هذه الأساليب فيما بينها بسبب تفاوتها في درجة التحليل و كذا مجالات استخدام نتائج التحليل بالإضافة إلى احتياجات مستخدمي القوائم المالية، و هنا يمكن تلخيص هذه الأساليب كالآتي[lxx]:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكل رقم 01: أنواع التحليل المالي

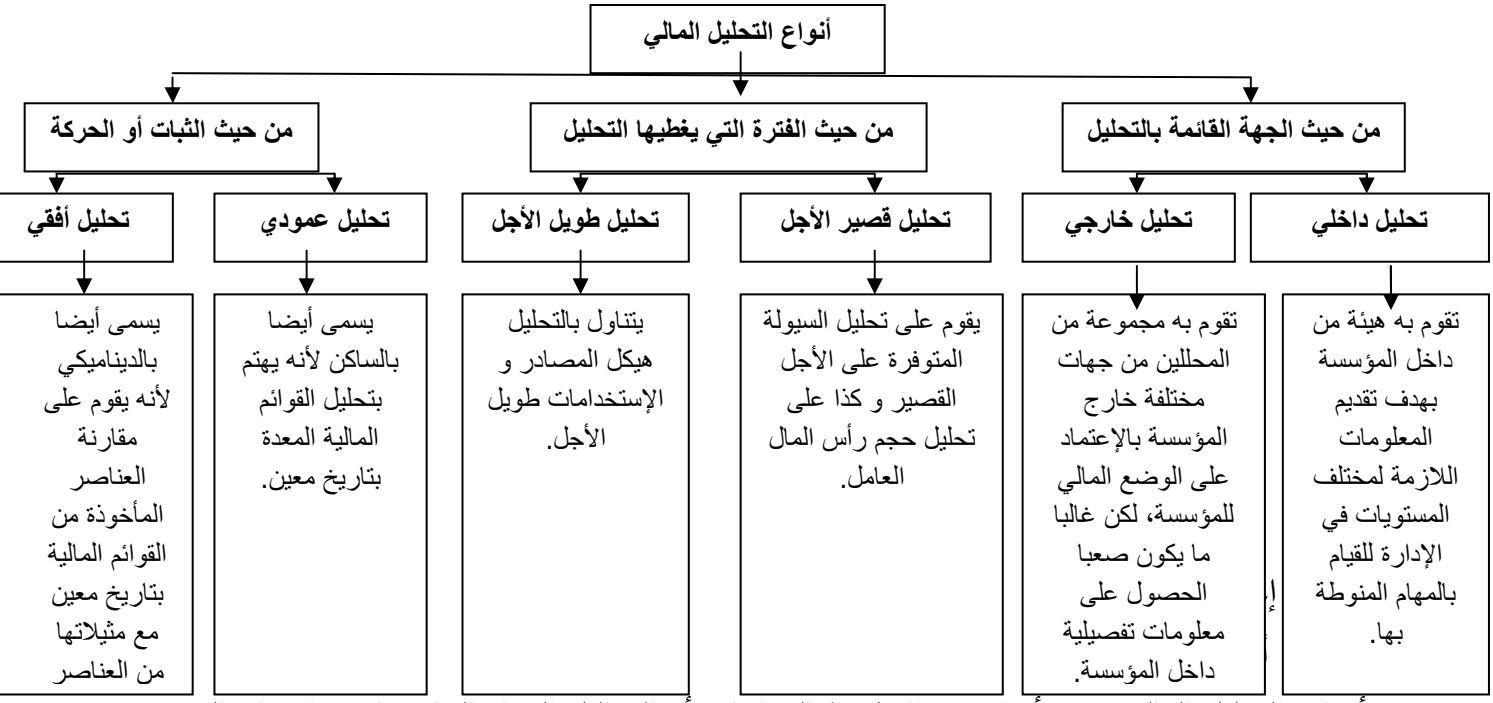

تتعدد أدوات التحليل المالي بتعدد أنواع و كذا طبيعة الدراسات أو التحاليل المراد القيام بها، سواء كان الغرض من التحليل استخدام هذه الأدوات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة، أو لتقييم الماضين أو حتى لدراسة الحاضر و التنبؤ بالمستقبل. و يمكن حصر هذه الأدوات في:

1ـ النسب المالية:

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي للقوائم المالية و أكثرها انتشارا في أوساط المحللين الماليين و ذلك لسهولة استخراجها و إمكانية الاعتماد عليها في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة.

- **تعريف النسب المالية:**

تعرف النسبة عموما بأنها علاقة بين عنصر و آخر، و هي إما أن تصور في شكل بسط أو كسر عشري، أو نسبة مئوية فهي بشكل عام تعبر عن علاقة رياضية منطقية بين عنصر و آخر لقياس وزن العنصر الذي تدل عليه[lxxi].

- **أنواع النسب المالية:**

غالبا ما يتم تقسيم و تبويب النسب المحاسبية إلى مجموعات متعددة، و هذا على أسس مختلفة كالغرض أو الهدف من التحليل، من بين هذه النسب نجد:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ ــ نسب السيولة:

تقيس نسب السيولة مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل اتجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاقها.

جدول رقم 02: نسب السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة التداول	الأصول الجارية÷الخصوم الجارية	تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية
نسبة السيولة السريعة	(الأصول الجارية ـــ المخزون) ÷ الخصوم الجارية	تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مواجهة الخصوم الجارية و دون اللجوء إلى المخزون
نسبة النقدية	الموجودات و ما يماثلها÷الخصوم الجارية	تقيس مقدار النقدية المتوفرة لسداد الخصوم الجارية

المصدر: من إعداد الطالبة نقلا عن منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي :مدخل صناعة القرارات**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 72ــ 74.

ب ــ نسب النشاط:

تعمل على قياس مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصرها إلى مبيعات و من ثم إلى سيولة و أرباح.

جدول رقم 03: نسب النشاط

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
معدل دوران المخزون	تكلفة المبيعات÷متوسط المخزون السلعي	تقيس السرعة التي يتم بها تحويل المخزون إلى مبيعات
معدل دوران الذمم المدينة	المبيعات الآجلة÷الذمم المدينة	تقيس السرعة التي يتم بها تحصيل ديون الشركة و تحويلها إلى نقدية
معدل دوران الأصول الثابتة	تكلفة المبيعات÷الأصول الثابتة	تقيس درجة الكفاءة في استعمال الأصول الثابتة
معدل دوران إجمالي الأصول	تكلفة المبيعات÷إجمالي الأصول	تقيس درجة الكفاءة في استعمال كل الموارد المتاحة لها سواء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		كانت متداولة أو ثابتة

المصدر: لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012، ص 100.

ج ــ نسب الربحية: و تعكس الأداء الكلي للمؤسسة حيث تقيس قدرتها على توليد الأرباح من مبيعاتها.

جدول رقم 04: نسب الربحية

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
هامش الربح الإجمالي	مجمل الربح÷صافي المبيعات	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من إجمالي الربح بعد خصم التكاليف للمبيعات
هامش صافي الربح	صافي الربح بعد الضريبة÷ المبيعات	تقيس كم يحقق كل دينار من المبيعات من صافي الربح بعد خصم التكاليف
معدل العائد على الأصول (الربحية الإقتصادية)	صافي الربح بعد الضريبة÷ إجمالي الأصول	تقيس درجة الإنتاج النهائية للأصول و مدى مساهمتها في تحقيق أرباح
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح بعد الضريبة÷ حقوق الملكية	تقيس ربحية الأموال المملوكة

المصدر: لزعر محمد سامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

د ــ نسب المديونية:

تضم هذه النسب ما يلي:

النسبة	الصيغة الرياضية	التفسير
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون÷إجمالي الأصول	تقيس الأموال التي قدمها الدائنون لإجمالي الأموال المستثمرة في المؤسسة
نسبة الديون لحقوق الملكية	الديون÷ حق الملكية	مدى إمكانية سداد الديون من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

		حقوق الملكية في حالة الإفلاس
نسبة عدد مرات تغطية الفوائد	الربح قبل الفائدة و قبل الضريبة÷ مبلغ الفائدة	تقيس المدى الذي تستطيع به المؤسسة استخدام إيراداتها لمواجهة الفائدة على القروض

المصدر: منير شاكر محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 55ــ 59.

2ــ التوازنات المالية (مؤشرات التوازن المالي) :

تسمح التوازنات المالية بدراسة الخطر المالي المتعلق بالنشاط الإستغلالي، و في هذا الصدد نجد المؤشرات الموالية:

أــ رأس المال العامل:

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي[lxxii].

رأس المال العامل الصافي= الأموال الدائمة ـــــ الأصول الثابتة الصافية (غير الجارية).

رأس المال العامل الصافي= الأصول الجارية ـــــ الخصوم الجارية.

ب ــ احتياجات رأس المال العامل:

هي ذلك الجزء من حاجات تمويل دورة الاستغلال التي لا يتم تغطيتها عن طريق الديون المتعلقة بدورة الاستغلال، و تنتج هذه الحاجة عن التفاوت الزمني بين المشتريات، المبيعات، المقبوضات، المدفوعات.

احتياجات رأس المال العامل = الأصول المتداولة ـــــ الخصوم المتداولة.

ج ــ الخزينة الصافية:

يمكن تعريف الخزينة على أنها تمثل فائض أو عجز في الموارد الثابتة بعد تمويل التثبيتات و احتياجات رأس المال العامل. ويعتبر تسييرها المحور الأساسي في تسيير السيولة.

الخزينة الصافية= رأس المال العامل ـــــ احتياجات رأس المال العامل.

الخزينة الصافية= الأصول الموظفة و غيرها من الأصول الجارية + أموال خزينة الأصول ـــــ أموال خزينة الخصوم.

المحور الثالث: أهمية التحليل المالي في بيان الوضع المالي للمؤسسة

1ــ منهجية التحليل المالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحكم منهجية التحليل المالي بعض الأسس العامة التي يجب أخذها بعين الإعتبار لإتمام عملية التحليل المالي و تتمثل في جملة من المبادئ[lxxiii]:

- **المبادئ الرئيسية:**

تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل؛

ـــ تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون إجابتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد؛

ـــ اختيار أداة و أسلوب التحليل الأنسبين للتعامل مع المشكلة موضع البحث؛

ـــ استعمال المعلومات و المقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراء المطلوب.

- **المبادئ الثانوية:**

ـــ تحديد الفترة التي سيتم تحليل قوائمها المالية؛

ـــ اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه و يمكن استخدام أكثر من معيار؛

ـــ تحديد أسباب الإنحراف و تحليلها؛

ـــ وضع التوصيات المناسبة بشأن التحليل.

2ـــ مجالات التحليل المالي:

يشمل التحليل المالي مجالات عديدة و متنوعة، لعل أهمها[lxxiv]:

- **التخطيط المالي:** تستند هذه العملية على جملة من المعلومات المالية الدقيقة و المدروسة و التي تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، و هذا للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة و التنبؤ بتحليلات مستقبلية قصد الإستعانة بها في وضع التقديرات المستقبلية.
- **التحليل الإئتماني:** يهدف إلى التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها المقرض في علاقته مع المقترض (المدين). أي أن الذي يقوم بالتحليل هو المقرض في حد ذاته.
- **التحليل الإستثماري:** يعتبرمن أفضل التطبيقات العلمية للتحليل المالي، لأنه يسلط الضوء على اهتمامات جمهور المستثمرين من أفراد و مؤسسات.
- **تحليل الإندماج و الشراء:** و ينتج عنه تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتين اقتصاديتين أو أكثر، و زوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لأحدهما.
- **تحليل تقييم الأداء:** و يهتم به معظم الأطراف الذين لهم علاقة بالمؤسسة، كالإدارة و المقرضين و المستثمرين. كما تعتبر أدوات التحليل المالي مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة و ما يتعلق بكافة مجالاتها.

3ـــ نتائج التحليل المالي:

بعد استعمال أدوات التحليل المالي على القوائم المالية للمؤسسة، و إجراء جميع الحسابات و التفسيرات، يتم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر منها[lxxv]:

ـــ التحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تواجه المؤسسة؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـــ اتخاذ قرارات حول الاستثمار، التموين أو توزيع الأرباح أو تغير رأس المال؛

ـــ وضع المعلومات أو النتائج المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية؛

ـــ إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة.

خاتمة:

لا شك أن القوائم المالية هي أهم المخرجات المحاسبية، و هي في نفس الوقت أساس التحليل المالي الذي يهتم بمعالجة البيانات المتاحة عن مؤسسة ما لأجل الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات لذا فإنه يعتبر أداة فعالة للكشف عن مواطن القوة في المركز المالي للمؤسسة و كذلك الكشف عن مواطن الضعف فيها و بالتالي محاولة القضاء عليها. و عليه فإن دقة و وضوح نتائج التحليل المالي متعلقة بنوعية القوائم المالية المعدة لهذا الصدد، أي بمعنى آخر أن المعدلات و النسب و المؤشرات التي يتم الحصول عليها من عملية التحليل المالي للقوائم المالية تتأثر بشكل أساسي بالمبادئ المحاسبية التي تم على أساسها تم إعداد هذه القوائم.

نتائج الدراسة:

من خلال هذا البحث تم التوصل إلى جملة من النتائج، أهمها:

ـــ تهدف المعايير الدولية للمحاسبة و المعلومة المالية إلى مساعدة المستثمرين الدوليين في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأسواق المالية العالمية، بتوفير معلومة مالية شفافة و موثوق بها و قابلة للمقارنة دوليا عن الوضعية المالية و الأداء في المؤسسات؛

ـــ تبني الجزائر نظام محاسبي جديد مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية يهدف إلى اندماجها أكثر في الاقتصاد العالمي ز جذب الاستثمارات الأجنبية؛

ـــ يعد التحليل المالي أهم الوسائل و الآليات المستخدمة من طرف الإدارة و الأطراف الخارجية لأجل الحصول على معلومات تساعد في عملية ترشيد القرارات؛

ـــ التحليل المالي هو أهم و أنجع الوسائل و الآليات لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة.

اختبار الفرضيات:

حسب الدراسة الحالية، تم التوصل إلى:

ـــ تثبيت الفرضية العامة للبحث لأنه حقيقة يستند التحليل المالي على مجموعة من المؤشرات و هذا ما يساعد في إعطاء نظرة عن الوضعية المالية للمؤسسة و عليه سهولة اتخاذ القرار؛

ـــ نفي الفرضية الفرعية الأولى، لأن القوائم المالية هي المخرجات الرئيسية للمحاسبة؛

ـــ تثبيت الفرضية الفرعية الثانية، لأن التحليل المالي يقوم على مجموعة من المؤشرات و النسب المالية؛

ـــ تثبيت الفرضية الفرعية الثالثة، حيث يساهم التحليل المالي بشكل كبير و فعال في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة، لكنه رغم هذا يبقى غير كاف لوحده لذا يجب إضافة جوانب أخرى في التحليل كتحليل البيئة الإقتصادية للمؤسسة.

المراجع:

1ـــ باللغة العربية: أولا: الكتب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1ــ أبو نصار محمد، حميدات جمعة، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية، الطبعة الأولى**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.

2ــ أحمد السيد لطفي أمين، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008.

3ــ خالد جميل الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008.

4ــ الدهراوي كمال الدين مصطفى، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009.

5ــ الزغيب هيثم محمد ، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000.

6ــ السيد حسنين عمر، **تطور الفكر المحاسبي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

7ــ الشنطبي أيمن ، الشقرعامر ، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البداية، عمان، الأردن، 2004.

8ــ عبد الوهاب نصر علي، **القياس و الإفصاح المحاسبي: وفقا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

9ــ عطا الله السيد سيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

10ــ كراجة عبد الحليم و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006.

11ــ المبروك أبو زيد محمد، **التحليل المالي: شركات و أسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009.

12ــ مطر محمد، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006

13ــ منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي : مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005.

14ــ مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006.

ثانيا: المذكرات و الرسائل الجامعية

1ــ سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها :دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبةــ العلمةــ سطيف**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

2ــ لزعر محمد سامي، **التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة، 2012.

3ــ مزوار هاجر، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014.

ثالثا: القوانين و المراسيم

1ــ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لــ 25 مارس سنة 2009.

رابعا: الملتقيات، المجلات و الدوريات

1ــ بهلول نور الدين، محرز نور الدين، **التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن**، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، 22و 23 ماي 2012.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2ــ حاج قويدر قورين، **أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على تكلفة و جودة المعلومات المحاسبية في ظل تكنولوجيا المعلومات**، مجلة الباحث، عدد 2012/10، جامعة شلف.

2ــ باللغة الفرنسية:

1ــ Jean-François Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS Et PME, Dunod, Paris,2004.

[li]- أمين أحمد السيد لطفي، **إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 77.

[lii]- كمال الدين مصطفى الدهراوي، **المحاسبة المتوسطة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 13.

[liii]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19، الصادر في 28 ربيع الأول عام 1430 الموافق لـ 25 مارس سنة 2009، ص 27.

[liv]- Jean-François Des Robert, François Méchin, Hervé Puteaux, Normes IFRS Et PME, Dunod, Paris,2004, P12.

[lv]- عمر السيد حسنين، **تطور الفكر المحاسبي**، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ص 62.

[lvi]- سيد عطا الله السيد، **المفاهيم المحاسبية الحديثة**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 410.

[lvii]- كما الدين مصطفى الدهراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[lviii]- عبد الوهاب نصر علي، **القياس و الإفصاح المحاسبي: وفقا لمعايير المحاسبة العربية و الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 32.

[lix]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **معايير المحاسبة و الإبلاغ المالي الدولية: الجوانب النظرية، الطبعة الأولى**، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص23.

[lx]- عبد الوهاب نصر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص35.

[lxi]- هاجر مزوار، **تقييم التزام المؤسسات الجزائرية بقواعد الإفصاح في النظام المحاسبي المالي**، رسالة ماجستير، جامعة المسيلة، 2014، ص 34.

[lxii]- هاجر مزوار، **مرجع سبق ذكره**، ص 35.

[lxiii]- عبد الوهاب نصر علي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 38-41.

[lxiv]- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

[lxv]- خالد جميل الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007**، الطبعة الأولى، إثراء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 93.

[lxvi]- منير شاكر محمد و آخرون، **التحليل المالي : مدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2005، ص 12.

[lxvii]- محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني**، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص3.

[lxviii]- محمد المبروك أبو زيد، **التحليل المالي: شركات و أسواق مالية**، دار المريخ للنشر، الطبعة الثانية، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2009، ص22.

[lxix]- مؤيد راضي خنفر غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2006، ص ص72- 73.

[lxx]- بهلول نور الدين، محرز نور الدين، **التحليل المالي كأداة لتقويم الأداء المالي للمؤسسات: دراسة تطبيقية على المؤسسة الوطنية للدهن**، الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، 22و 23 ماي 2012، ص ص 14- 15.

[lxxi]- محمد المبروك أبو زيد، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

[lxxii]- سعادة اليمين، **استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها :دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة- العلمة- سطيف**، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[lxxiii]- عبد الحليم كراجة و آخرون، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2006، ص ص 159-160.

[lxxiv]- هيثم محمد الزغيب، **الإدارة و التحليل المالي**، دار الفكر، عمان، الأردن، 2000، ص ص 159-160.

[lxxv]- أيمن الشنطبي، عامر الشقر، **الإدارة و التحليل المالي**، دار البداية، عمان، الأردن، 2004، ص 170.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com